العرب
الجمعة 2020/04/10
السنة 42 العدد 11673

ديزني+ تنجز في أشهر ما احتاجت نتفليكس سنوات لتحقيقه

وصول الخدمة إلى الشرق الأوسط يضاعف حظوظها بتخطي المنافسين

نجاح منصة البث التدفقي ديزني بلس في الوصول إلى 50 مليون مشترك حول العالم فاق توقعات الشركة نفسها، وجعل منها تهديدا قويا للمنافسين وعلى رأسهم نتفليكس، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي دخلتها ديزني بلس الخميس.

ديزني بلس تمتلك الإمكانيات لتجاوز نتفليكس

سان فرانسيسكو - حققت منصة "ديزني بلس" للبث التدفقي نجاحا كبيرا مع 50 مليون مشترك حول العالم، بعد خمسة أشهر من إطلاقها في الولايات المتحدة وبعد أسبوعين من وصولها إلى أوروبا، ومع وصول خدمتها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخميس، أصبحت تشكل تهديدا قويا لنتفليكس التي تطمح للاستفادة القصوى من بقاء الناس في منازلهم.

وقال كيفين مايير المسؤول في "ديزني" في بيان صحافي نشر الأربعاء "يشرفنا أن ديزني بلس تروق للملايين من الأشخاص، وهذا يبشر بالخير لتوسعنا المستقبلي في أوروبا الغربية واليابان وأنحاء أميركا اللاتينية في وقت لاحق من هذا العام".

وأصبح محتوى ديزني+ متاحا للمرة الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر خدمات التلفزيون المدفوع في المنطقتين وخدمة البث على الإنترنت التي تقدمها "أو.أس.أن" اعتبارا من الخميس. وقد أطلقت ديزني+ في نوفمبر في أميركا الشمالية وهولندا وأستراليا ونيوزيلندا.

وقال باتريك تيليو الرئيس التنفيذي لشبكة "أو.أس.أن" إن الشبكة، ومقرها دبي، وقعت اتفاقا "طويل الأمد" لحقوق التوزيع الحصرية.

وستصبح البرامج الأصلية لديزني+، بما في ذلك المسلسل الناجح "الماندلوري" (ذا ماندالوريان)، متاحة عبر خدمات التلفزيون المدفوع والبث عبر الإنترنت التي تقدمها "أو.أس.أن" في 17 سوقا إقليمية تشمل مصر ولبنان والسعودية والإمارات.

وتبلغ التكلفة الشهرية لخدمة البث عبر الإنترنت 9.50 دولار، وهي تتيح الوصول إلى البرامج الأصلية، وأكثر من 500 فيلم والآلاف من المسلسلات.

وفي أوائل فبراير، كان لدى المنصة أكثر من 28 مليون مشترك متجاوزة توقعاتها الخاصة، وفقا للرئيس السابق للشركة بوب إيغر. ومنذ ذلك الحين، تضاعف هذا الرقم، تقريبا، بسبب زيادة أعداد المتصلين بالإنترنت، وبقائهم في المنزل في إطار إجراءات احتواء تفشي فايروس كورونا.

وأطلقت المنصة خلال الأسبوعين الماضيين في المملكة المتحدة وإيرلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا وسويسرا.

ولم يتطرق بيان المسؤول في ديزني إلى فايروس كورونا الذي دفع السلطات في العديد من البلدان إلى إجبار سكانها على البقاء في المنزل للحد من انتشاره. فقد ازداد الوقت الذي يمضيه الأشخاص على الشبكات الاجتماعية ومنصات الترفيه منذ أن حوصر نصف البشر في منازلهم.

وقالت "أو.أس.أن" إنها ستكون أول مرة يجري فيها توزيع محتوى لديزني+ عبر طرف ثالث.

ومن المرجح أن تزيد الصفقة من التنافس مع نتفليكس على سبيل المثال التي لها وجود إقليمي قوي، ويقول محلل صناعة السينما كريس فنتون إن "ديزني بلس حققت خلال خمسة أشهر ما احتاجت نتفليكس سبع سنوات لتحقيقه".

> أول مرة يجري فيها توزيع محتوى لديزني+ عبر طرف ثالث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وأضاف "تمتلك ديزني بلس كل الذخيرة اللازمة لتجاوز نتفليكس. إذا كان بإمكان أي خدمة بث تلفزيوني أميركية الوصول إلى 1.4 مليار شخص في الصين، فهي ديزني بلس".

وتنافس خدمة ديزني بلس، نتفليكس وأمازون برايم، وشهدت منصات البث الثلاث ارتفاعا كبيرا في معدلات المشاهدة، بعد إغلاق دور السينما، واضطرار الناس إلى البقاء في منازلهم.

ولدى إطلاقها لأول مرة في الولايات المتحدة في نوفمبر، أعلنت ديزني بلس أنها تستهدف الوصول إلى ما بين 60 و90 مليون مشترك، بنهاية سنة 2024 المالية، لكن مع هذا النجاح يبدو أن ديزني ستضاعف توقعاتها.

وازدادت أعداد الاشتراكات في الهند، التي شهدت إطلاق ديزني بلس، الأسبوع الماضي، إذ كسبت الخدمة 8 ملايين مشترك جديد هناك.

وبعد الإعلان، مساء الأربعاء، قفزت أسهم ديزني بنسبة 7 في المئة في بورصة وول ستريت. وكانت المجموعة الترفيهية قد تضررت بشدة من وباء كورونا العالمي، إذ اضطرت إلى إغلاق منتزهاتها الترفيهية في جميع أنحاء العالم.

وتعيّن عليها أيضا إيقاف إنتاج المحتوى الجديد وتأخير إطلاق أفلام مثل "مولان"، و"بلاك ويندو". ولا تزال ديزني بلس خلف كل من نتفليكس وأمازون برايم فيديو من حيث أعداد الاشتراكات العالمية.

أما نتفليكس، التي كسبت ما يقرب من تسعة ملايين مشترك، خلال الربع الرابع من عام 2019، فسجلت نهاية العام الماضي أكثر من 167 مليون اشتراك مدفوع.

ولدى أمازون الآن أكثر من 150 مليون مشاهد. غير أن ديزني بلس، التي تتيح أفلاما وبرامج تلفزيونية من ديزني وبيكسار وستار وورز وناشيونال جيوغرافيك، نمت بشكل أسرع بكثير من منافسيها.

دعوة دولية للحكومات الأفريقية إلى إطلاق سراح الصحافيين

واشنطن - وجهت منظمات دولية معنية بالإعلام وحرية الصحافة وحقوق الإنسان رسالة إلى الحكومات حول العالم إلى الإفراج عن كافة الصحافيين السجناء وسط هذا الانتشار الكاسح لجائحة كوفيد – 19.

ونشرت لجنة حماية الصحافيين رسالة مفتوحة إلى قادة العالم تحثهم على الإفراج فوراً عن جميع الصحافيين المحتجزين بسبب عملهم. ونظراً إلى أن عدداً كبيراً من الصحافيين السجناء محتجزون في مختلف بلدان القارة الأفريقية، كررت أكثر من ثمانين منظمة هذه الدعوة في هذا الوقت العصيب على الصحة العامة.

وبحسب أحدث إحصاء سنوي أجرته لجنة حماية الصحافيين في ديسمبر 2019، كان يوجد 73 صحافياً على الأقل خلف القضبان في أفريقيا.

وحتى نهاية مارس، أفرج عن 11 صحافياً في عدة دول أفريقية، حسب استقصاء لجنة حماية الصحافيين. ولكن في المقابل، احتُجز ما لا يقل عن ستة صحافيين وعاملين في الإعلام.

وتنص المادة 16 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن "لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها". وقد تم توسيع نطاق هذه الحقوق لتشمل السجناء والمعتقلين عندما تبنت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً بشأن السجون في أفريقيا سنة 1995.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن "الأشخاص المحرومين من حريتهم، وأولئك الذين يعيشون أو يعملون في بيئات مقفلة في محيطهم المباشر، من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة للإصابة بمرض كوفيد – 19 مقارنة بعموم الناس".

وبالنسبة إلى الصحافيين السجناء في البلدان المتأثرة بالفايروس، باتت الحرية الآن مسألة حياة أو موت. ولا يملك الصحافيون السجناء أي سيطرة على الأوضاع المحيطة بهم، ولا يمكنهم أن يقرروا عزل أنفسهم، وغالباً ما يُحرمون من الرعاية الطبية الضرورية.

وقالت المنظمات الموقعة على الرسالة إن الكثير من هؤلاء الصحافيين محتجزون لفترات طويلة دون محاكمة ويعانون من اعتلال في الصحة تزيده سوءاً الظروف الصحية الكامنة والاكتظاظ الزائد في السجن حيث التقطوا عدوى الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض.

القراء عاجزون عن إنقاذ الصحافة من أزمة كورونا

واشنطن – تعتبر قصة فايروس كورونا أكبر قصة على مدار جيل بأكمله، اجتذبت أعدادا قياسية من القراء لمعظم الصحف والمواقع الإخبارية. ومع ذلك، يحذر خبراء الصناعة من أن الفايروس سيقضي على المئات من تلك المؤسسات، ما سينتج عنه تسريح الصحافيين وإغلاق الصحف.

وفي الولايات المتحدة كان الانخفاض في الإعلانات يسير بوتيرة متسارعة، بعد أن شددت الشركات إجراءات الإنفاق بسبب التأثير الاقتصادي للفايروس. وبالنسبة إلى صناعة الصحافة، كان التأثير شبه فوري. ولا يعني ذلك أن الأمر يقتصر على الصحافة الأميركية، إذ ينسحب هذا الواقع على شتى أنحاء العالم، بما فيه الصحافة العربية التي توقفت أغلبها عن إصدار النسخ المطبوعة واكتفت بالنسخ الإلكترونية.

وربما تشعر الصحافة العربية ببعض العزاء عند النظر إلى واقع الصحافة في الولايات المتحدة ذات التاريخ العريق والتي تستقطب جمهورا واسعا، لكنها لا تستطيع الرهان على تخطي هذه الأزمة رغم تقدير القراء لعملها.

وتعرضت وسائل الإعلام الأميركية لانخفاض هائل في الإعلانات الناتجة عن الإغلاق الاقتصادي، واضطرت إلى إقالة العشرات من الموظفين. كما توقفت بعض الصحف عن الطباعة الورقية، والتزمت بالجانب الرقمي فقط لتقع فريسة لأهواء المعلنين. وقال بول تاش، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لصحيفة التايمز، إنه يأمل في استعادة نمط العمل الطبيعي في المستقبل، وهي رسالة رددتها العديد من وكالات الأنباء.

ومع ذلك، لا يتيقن بعض الخبراء من أن العديد من الأماكن ستعود إلى طبيعتها على الإطلاق.

ويقول بيني أبرناثي، رئيس مؤسسة "نايت" في مجال الصحافة واقتصاديات الوسائط الرقمية في جامعة نورث كارولينا، "أعتقد أنه ستكون هناك المئات وليس العشرات من عمليات الإغلاق". وقال أبرناثي "من المحتمل أن تواجه المؤسسات الصغيرة ركودا يصل إلى حد الانقراض تماما، وكذلك ستفعل تلك التي تشكل جزءا من السلاسل الضخمة".

وحتى قبل جائحة الفايروس، كانت الصناعة في وضع غير مستقر، حيث كانت المنافذ الإخبارية الأصغر على مستوى المدينة أو على مستوى الولاية ضعيفة للغاية. وأُغلقت حوالي 1800 صحيفة بين عامي 2004 و2018، حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يشترون الإصدارات المطبوعة. وفي الوقت الذي حاولت فيه صناعة الصحافة التكيف مع العالم الرقمي، قامت غوغل وفيسبوك بالتهام الإعلانات الرقمية التي بالكاد تبقي المؤسسات الإخبارية نشطة.

وقال كين دكتور، المحلل الإعلامي في مؤسسة "نيوزونوميكس"، الذي يقدم المشورة للمنظمات بشأن الانتقال إلى وسائل الإعلام الرقمية، "لم تكن صناعة الصحافة قوية بما يكفي حتى قبل انتشار فايروس كورونا. لكنها كانت صناعة ضعيفة وكانت تعمل بالفعل بمستوى متدن، حيث فقدت العائدات في نطاق 5 إلى 10 في المئة في عام 2019، في ظل هذا الاقتصاد العظيم".

وقال دكتور إن الصحف تخسر حاليا 30 إلى 60 في المئة من الإعلانات بسبب فايروس كورونا، وهي خسارة في الإيرادات تضرب صناعة "تتمتع بالقليل من المرونة".

ومع ذلك، ومع خفض عدد الموظفين وتقليص تمويل الإعلانات، أبلغت المنظمات الإخبارية في جميع أنحاء البلاد عن ارتفاع في عدد القراء. وقال دكتور "إن أعداد القراء زادت إلى الضعف بسبب فايروس كورونا وهناك تسجيلات قياسية للقنوات التلفزيونية الإخبارية".

وقال دكتور "لأسباب واضحة، وبالنظر إلى أن الناس يبقون في المنزل فهم يشعرون بالخوف إلى حد الموت، لذلك فهم يحاولون اكتشاف شيء لم يسبق لأحد منا أن عاشه من قبل".

ويعد فايروس كورونا قصة عالمية، بالرغم من أنها تتخذ طابعا محليا أيضا. حيث يرغب الناس في معرفة عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها في جوارهم، وما قد تكون أحدث نصيحة صحية.

> المؤسسات الإعلامية تأمل أن ترفع هذه الأزمة الوعي لدى الناس والاستعداد لدفع ثمن الأخبار وشرائها

وفي الوقت الذي تكافح فيه صناعة الصحافة، قفزت مؤسسات إعلامية كبيرة للاستحواذ على الصحف المحلية، مما أدى إلى تسريح المئات من الصحافيين في هذه العملية. كما أن الصحف التي تملكها هذه المجموعات الكبيرة معرضة لتأثير فايروس كورونا، وفي بعض الحالات ربما أكثر من ذلك.

حيث فقدت مؤسسة "غانيت"، وهي أكبر مالك للصحف المحلية في الولايات المتحدة، نسبة 94 في المئة من قيمتها منذ أغسطس 2019، وجاء الكثير من هذه الخسارة منذ منتصف فبراير. وقالت الشركة إنها ستستغل الموظفين في معظم غرف الأخبار الخاصة بها لمدة أسبوع

صناعة الصحافة في مآزق

كل شهر، في ما وصفته إحدى نقابات الصحف بأنه عملية خفض الأجور بنسبة 25 في المئة. وقد أمضت مؤسسة "ألدن غلوبال كابيتال"، التي تمتلك أكثر من 50 صحيفة، سنوات في شراء المؤسسات الإخبارية، ثم قامت بخفض أعداد الموظفين إلى مستويات مستدامة. ونفذت المنظمة المزيد من عمليات التسريح أثناء تفشي فايروس كورونا، بما في ذلك في صحيفة "دنفر بوست"، حيث تقلصت غرفة الأخبار بالفعل بنسبة 70 في المئة في السنوات الأخيرة.

وأعلنت شركة "لي إنتربرايزز"، التي تمتلك صحفا في 25 ولاية، عن تخفيضات شاملة في الأجور، وقالت إنها سترسل موظفيها في إجازات. وإذا كانت هناك نقطة مضيئة واحدة، فهي أنه يجب على الناس أخيرا إدراك الحالة الأليمة التي تمر بها صناعة الصحافة.

حيث في عام 2019، وجدت دراسة أجرتها مؤسسة "بيو" أن 71 في المئة من الناس يعتقدون أن مؤسسات الأخبار المحلية تعمل بشكل جيد من الناحية المالية. وفي الوقت نفسه، وجدت "بيو" أن 14 في المئة فقط قد أنفقوا المال لدعم أي مصدر أخبار محلي في العام الماضي.

وقال رئيس مؤسسة "نايت"، "يمكننا أن نأمل في أن هذه الأزمة سترفع الوعي والاستعداد لدفع ثمن الأخبار وشرائها.

كما نأمل أيضا في أن الأزمة ستعيد التفكير بطرق جديدة للدفع مقابل الحصول على الأخبار، سواء من خلال أموال الضرائب، أو من خلال زيادة الصحف للرسوم التي كانت تحصلها من القراء في الماضي، وذلك بسبب انهيار نموذج الربح الذي دعم الأخبار".